مجلس التعاون

السعودية تخطط لتنمية ست مدن اقتصادية باستثمارات تتجاوز 500 مليار ريال

الرياض /واس:

بدأت كندا خطة طموحة لتحسين العلاقات التجارية مع المملكة العربية السعودية. أعلن ذلك رئيس مجلس إدارة تنمية الصادرات في كندا (EDC) السيد إريك سيجل خلال تقديمه لعرض عن افتتاح مكتب الممثل الكندي الدائم لدول مجلس التعاون الخليجي في ابوظبي أمام عدد من رجال الأعمال السعوديين مؤخرا في غرفة الشرقية، مشيرا الى توجه لافتتاح مكتب مماثل في السعودية قريبا.

وأوضح السيد سيجل أن المجلس عزز أنشطته في منطقة الخليج لمساعدة الشركات الكندية للاستفادة مما لديه من الفرص التجارية والاستثمارية في المنطقة من دول مجلس التعاون الخليجي ولا سيما في المملكة العربية السعودية.

وقال إن عملية التحرير والخصخصة الجارية واتجاه السعودية لإنشاء مناطق عديدة لمستثمري القطاع الخاص هي من الأمور المحفزة.

وأضاف أن انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية قد فتح أيضا فرصا تجارية جديدة للشركات الأجنبية.

وابرز سيجل وجود عدد كبير من الشركات الكندية في السوق السعودية مشيرا إلى وجود الشركة الكندية العملاقة اتحاد المهندسين والإنشاءات الكندية التي ظلت تنشط في العمل بالسعودية منذ ثلاثة عقود، إضافة إلى وجود غيرها من الشركات الكندية العاملة في السوق السعودية مثل بيل كندا التي ساعدت الاتصالات السعودية مع بدء عملياتها في عام 2000ومؤخرا في العام الماضي، والشركة الاتحاد الكندية، وشركة Alcan التي دخلت في مشروع بقيمة 7مليارات دولار مشترك مع شركة التعدين العربية السعودية (معادن لإنتاج الألمونيوم)، وبالإضافة إلى شركة كانام الكندية بالتعاون مع شركة الزامل للاستثمار الصناعي بالدمام، والتي أنشئت في شكل تعاون مشترك منذ ست سنوات والتي تعمل الآن في اثنين من مصانع الصلب في المملكة. ووقعت مجموعة الزامل مؤخرا عقدا مع شركة برانت ريجينا للمنتجات الهندسية، وساسكاتشوان لإنتاج مواسير الصلب. وقال ان عدد الشركات الكندية في المملكة يرتفع بنسبة 10٪ سنويا.

و تحدث سيجل عن الاقتصاد الإسلامي ، مشيرا إلى أن المجلس يحتاج ليأخذ مبادرات أكثر ايجابية حول هذا النوع من الاقتصاد مبينا ان المجلس وضع ملخصا عن الاقتصاد الإسلامي وموجهاته، ودرس كيفية تعاطيه مع الموجهات التقليدية للمجلس والتعامل مع أسس المخاطر والتمويل.

من جانبه ألقى نائب رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية سعود القصيبي الضوء على العمل التجاري والفرص الاستثمارية في المملكة في حضرة للسفير الكندي لدى السعودية رونالد ديفدسن، الى جانب الأمين العام لغرفة الشرقية عدنان النعيم. وأوضح القصيبي أن السعودية تمنح فرصا استثمارية متميزة في العديد من القطاعات الاقتصادية المختلفة .

السعودية

أضواء

تحفظات خليجية على الأوضاع العراقية

لم تعد خافية على أحد، بل أصبحت أمراً معلناً، تلك التحركات والمطالبات التي تقوم بها الحكومة الأميركية تجاه الاعتراف بالحكومة العراقية كنوع من المساندة لها، ومطالبة أميركا لحلفائها في المنطقة بإرسال سفرائهم لبغداد. لكن أكثر حلفاء أميركا قرباً في المنطقة -وهم دول الخليج- غير متحمسين للتقارب الدبلوماسي مع الحكومة العراقية بشكل عام، صحيح أن هناك تباينات في مواقف الحكومات الخليجية من الحكومة العراقية مثل البحرين التي أرسلت سفيراً لبغداد، ولكن الصحيح أيضاً أن عموميات تحكم هذه المواقف التي تشترك في التردد في التقارب مع الحكومة العراقية.

د. سعد بن طفلة العجمي

ولهذا التردد عدة أسباب: منها أن الدول الخليجية -باستثناء الكويت لأسباب خارج هذا المقال- كانت ضد حرب إسقاط صدام حسين (على الأقل علناً)، ورأت أن ما تم وتبعاته هو مشكلة أميركية تتحملها أميركا من ألفها إلى يائها، وهناك من يردد من حلفاء أميركا في المنطقة، أننا لسنا تبعاً لكل ما تطالب به السياسة الأميركية في المنطقة التي لا تعير حلفاءها أدنى صاغية، وحين تتورط تطلب من حلفائها التورط معها.

التردد في إرسال سفراء لبغداد نابع أيضاً من الهاجس الأمني والانفلات الذي يعيشه العراق، ولذلك الانفلات شواهد منها خطف وقتل السفير المصري ببغداد، واختطاف البحريني ونجاته بأعجوبة، وتفجير السفارة الأردنية، واختطاف دبلوماسيين إيرانيين، وبالتالي فإن إرسال سفراء خليجيين ستكون فيه مغامرة بحياة هؤلاء الدبلوماسيين كممثلين لحكوماتهم إلى حكومة لا تسيطر على بغداد -ناهيك عن باقي أجزاء البلاد. والأحداث الدامية التي جرت الثلاثاء الماضي من البصرة جنوباً وحتى الموصل شمالاً مروراً بكربلاء والفلوجة والرمادي دليل محزن على استمرار الانفلات الأمني.

كما أن التردد الخليجي في "تدفئة" العلاقات مع الحكومة العراقية يأتي من أن الحكومة العراقية لا تمثل الأطياف العراقية كلها، وبالتالي فإن التواصل معها ودعمها يعد تدخلاً بين الأطراف العراقية المختلفة التي لا يشارك معظمها في الحكومة العراقية الحالية التي خرج أكثر من نصف وزرائها من تشكيلتها، وسوف يرى باقي الأطراف في دعم الحكومة العراقية انحيازاً لطرف دون آخر.

من جانبها، فقد فشلت الحكومة العراقية بامتياز بأن تقنع جيرانها بأنها حكومة تمثل كل -أو على الأقل معظم- العراقيين، ولا زالت مجاميع عراقية -سُنية وشيعية- ترى في الحكومة العراقية الحالية حكومة منحازة طائفياً وحزبياً. الأحداث الدامية في جنوب البصرة خلال الأسابيع الماضية شاهد على عدم رضا أطراف شيعية مختلفة عن "شيعية" الحكومة الحالية.

ويتردد في زوايا القرار الخليجي استياء من تردد حكومة المالكي الحالية في حسم مسألة عروبة العراق، بل إن الحديث عن التقسيم الفيدرالي على أسس طائفية يثير شكوكاً بأطماع وطموحات إيرانية، ويزعج المراقب الخليجي لتطورات المشهد العراقي، في وقت تتعزز فيه نظرة الخليجيين إلى أهمية الجنوب العراقي-العربي بالنسبة للعلاقات المستقبلية بين العراق وجيرانه العرب جنوباً. ففي الخليج يتشكل اليوم تيار عارم بين المثقفين والقريبين من متخذي القرار عموماً بأن الجنوب العراقي جزء أقرب إلى الخليج من أي جزء آخر خارج منطقة الخليج.

ومن نافل القول إن الاستقرار العراقي لن يتحقق دون مساهمة الأطراف المحيطة به، ومعروف أن لكل طرف إقليمي أجندةً خاصةً في العراق، والخليجيون هم الأقل تدخلاً في الشأن العراقي، لكن نظرة خليجية تتعزز يوماً بعد يوم بأن أهل الخليج أولى بـ"التدخل" البنّاء للمساهمة في استقرار العراق، ويلحظ المراقب أن التردد الخليجي يتلاشى شيئاً فشيئاً، لكنه لن يزول تماماً مع بقاء الهواجس التي هي في غالبها مشروعة، لكن زوال بعضها يتطلب المسارعة في المساهمة بإزالتها

عن/ جريدة "الاتحاد" الإماراتية

31 شركة بينها ست كويتية في المعرض الأول للصناعات الخليجية في دمشق

الكويت/كونا:

انطلقت في مدينة المعارض الدولية القريبة من العاصمة السورية دمشق فعاليات المعرض الأول للصناعات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بمشاركة 31 شركة من بينها ست شركات كويتية.

ويشرف على تنظيم المعرض، وهو الأول من نوعه الذي يقام في سوريا، اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ومؤسسة تكنولوجيا المعارض السورية.

وقال نائب المدير العام لتنمية الصادرات في الهيئة العامة للصناعة في دولة الكويت باني ناصر الهاجري لـ«كونا» ، «ان مشاركة الهيئة والشركات الكويتية في معرض الترويج للصناعات الخليجية في سوريا جاءت بدعوة من اتحاد غرف مجلس التعاون بهدف التعريف بآخر تطورات الصناعات في دول المجلس، وآخر تقنياتها الحديثة وفق المعايير الصناعية العالمية المتقدمة».

وأضاف انه يشارك في معرض دمشق حوالى 31 مصنعا خليجيا بصناعات متنوعة، وان المشاركة تأتي لأهمية السوق السورية بالنسبة لهذه الصناعات، حيث تعد من الاسواق الواعدة.

وأكد أننا نعتبر اقامة مثل هذه المعارض فرصة للمصنعين والمنتجين للتعريف بمنتجاتهم والتعرف على احتياجات المستهلكين، مشيرا الى أن الهيئة العامة للصناعة تقدم العديد من البرامج لدعم المصنعين الكويتيين وتشجيعهم على تطوير صناعاتهم بما يناسب متطلبات الأسواق الخارجية وشروطها، من حيث الصنع والسعر والجودة، كي نستطيع أن نحصل على نسبة منافسة في هذه الأسواق، وتدعم الهيئة كذلك المشاركات في المعارض بهدف الدخول الى الأسواق الخارجية، ولأهمية هذه المعارض في فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الكويتية.

وقال الهاجري اننا في الهيئة نتقدم بالشكر للأمين العام لاتحاد غرف مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مبادرته إلى إقامة هذه الفعالية الاقتصادية المهمة، ونأمل أن تستمر في المستقبل وفي دول عربية واسلامية وصديقة أخرى.

ومن جانبه، أكد الأمين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالرحيم حسن نقي لـ«كونا» أهمية اقامة معرض الصناعات الخليجية في سوريا الذي جاء بمبادرة من غرف التجارة والصناعة الخليجية للتعريف بآخر التقنيات الصناعية في دول الخليج العربية.

السوق السوري

وأكد اهمية السوق السورية بالنسبة الى الصناعات الخليجية التي اصبحت على مستوى عال من الجودة والاحترافية، موضحا ان اقامة معرض الصناعات الخليجية الذي افتتح امس جاء بعد دراسة مستفيضة عن واقع السوق السورية الواعدة ونتيجة للتحولات الاقتصادية المهمة التي تجري في سوريا ودول الجوار وما تبعه من اعفاءات شملت البضائع والمنتجات العربية من الرسوم الجمركية من جراء تنفيذ بنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وبين ان اختيار سوريا لاقامة المعرض جاء لما تتمتع به من موقع استراتيجي لأسواق الدول المجاورة.

قال معاون وزير الصناعة السوري رشاد العسي في تصريح لكونا ان سوريا ترحب باقامة معرض لترويج الصناعات الخليجية وترحب كذلك بدخول المنتج الخليجي المنشأ وندعو المستثمرين من دول الخليج العربي للاستثمار. واشار الى ان هناك عدة شركات سورية هي وكيلة لشركات خليجية وتقوم بترويج منتجاتها في السوق السورية وهي ناجحة بذلك منذ عدةسنوات.

وأعرب عن ثقته بأن تتوسع مشاركات الشركات الخليجية في معارض اخرى تعمل الجهات المعنية في سوريا ودول الخليج على اقامتها في المستقبل لقناعات الشركات الخليجية بأن السوق السورية واعدة.

من جانبه، أعلن المدير الإداري لشركة تكنولوجيا المعارض المشرفة على اقامة المعرض ومدير المعرض باسل جاويش في تصريح مماثل ان نحو 31 شركة صناعية من دول مجلس التعاون الخليجي تشارك في المعرض اضافة الى 10 شركات سورية وكيلة لشركات خليجية.

قدرة تنافسية

وأضاف ان اتحاد غرف دول المجلس ارتأى أن تشارك المؤسسات الصناعية الخليجية التي تتمتع بالقدرة التنافسية من حيث الجودة والسعر، وبخاصة من دولة الكويت التي لها خبرة واسعة في المنتجات والمنسوجات القطنية والغذائية ولها وجود في السوق السوري.

وأوضح أن اقامة المعرض تأتي انطلاقا من حرص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على بناء جسور التعاون بين القطاع الخاص في الوطن العربي وزيادة التجارة البينية وتعزيز فرص تصدير الصناعات الخليجية الى السوق السورية والعربية، خاصة أن الصناعة في دول الخليج أصبحت تضاهي الصناعات العالمية في جودتها، وكذلك للاستفادة من سوريا الغنية بمواردها الأولية.

وأشار الى أننا في دول الخليج العربية نتطلع الى زيادة حجم التبادل التجاري مع سوريا من ثمانية في المئة الى 12 في المئة هذا العام، مؤكدا أن اقامة مثل هذا المعرض وتعميمه في باقي الدول العربية هما خطوة على طريق التكامل الاقتصادي العربي.

وأكد ضرورة أن يأخذ القطاع الخاص في الدول العربية دوره في التوسع في الاستثمارات وازالة المعوقات أمام تدفق رؤوس الأموال العربية الى داخل الوطن العربي، والنظر في تجديد القوانين والتشريعات الخاصة بجذب الاستثمارات.

90 مليون دينار استثمارات الشركات في "البحرين العالمية"

المنامة/متابعات:

ذكر مسئول في منطقة البحرين العالمية للاستثمار أنه تم حجز مساحة 60 في المئة من منطقة البحرين العالمية للاستثمار في منطقة الحد.

وتتوقع وزارة الصناعة والتجارة التي تشرف على منطقة البحرين العالمية للاستثمار أن تصل قيمة استثمارات الشركات التي وقعت عقود إيجار في المنطقة إلى أكثر من 90 مليون دينار. وتتطلع الوزارة إلى أن تسهم هذه المشروعات في توفير فرص العمل المواتية للكوادر الوطنية المؤهلة.

وقال المسئول إن هناك جهوداً تبذل لتسويق 40 في المئة المتبقية للمستثمرين في دول المنطقة، مع إبراز التسهيلات المتعلقة بالجوانب اللوجستية والبنى التحتية التي توفرها المنطقة إلى جانب قربها من الميناء الجديد ومطار البحرين الدولي.

ومنطقة البحرين العالمية للاستثمار هي منطقة صناعية جديدة تتوافر فيها مختلف الخدمات والمرافق شيدت على مساحة كبيرة من اجمالي مساحة المنطقة الذي يصل الى691275 متراً مربعاً بمنطقة الحد كما تتوافر في المنطقة جميع الخدمات المساندة للاستثمار الصناعي وتمتاز بقربها الجغرافي من مطار البحرين الدولي واتصالها بجسر الملك فهد عبر جسر الشيخ خليفة بن سلمان.

وبحسب تقارير نشرت في أغسطس الماضي تمكنت ادارة المنطقة من استقطاب 51 مشروعاً تقدر القيمة الاستثمارية لهذه المشروعات بـ 253 مليون دينار فيما الوظائف تقدر بـ6154 وظيفة.

الى ذلك، وصل عدد عقود الإيجار لأراضي المنطقة حتى يوليو من العام الماضي إلى 25 عقداً كما يجرى في الوقت الراهن تنفيذ 10 مشاريع صناعية في المنطقة ذاتها وكان تم التعاون مع هيئة التنمية الايرلندية لتسويق المنطقة وترويجها بموجب الاتفاق المبرم بين وزارة الصناعة والتجارة والهيئة في يوليو من العام 2004.

ومن جملة الحوافز التي يحظى بها المستثمرون الأجانب في المنطقة التملك بنسبة 100 في المئة، فمنطقة البحرين العالمية للاستثمار هي منطقة صناعية جديدة تتوافر فيها مختلف الخدمات والمرافق شيدت على مساحة كبيرة من إجمالي مساحة المنطقة الذي يصل الى 691,275 متراً مربعاً في منطقة الحد كما تتوافر في المنطقة جميع الخدمات المساندة للاستثمار الصناعي.

والى جانب منطقة البحرين العالمية للاستثمار يبرز مشروع مرسى البحرين للاستثمار كواحد من المشروعات العملاقة في مجال المناطق الصناعية المتكاملة اذ تصل قيمته الاستثمارية الى 766 مليون دينار.

ووقعت وزارة الصناعة والتجارة في يوليو من العام الماضي مذكرة تفاهم مع شركة الخليج للتعمير تقضي بابرام عقد إحلال بين الطرفين يمنح بموجبه الحق لشركة مرسى البحرين للاستثمار مباشرة ادارة و تشغيل مشروع المرسى للشركات في مجال الصناعة والتكنولوجيا والرعاية الصحية والتعليم والتدريب والخدمات وضمان حرية الوصول الى الأسواق الخليجية وسلاسة الترويج والتسويق الى جانب عدم فرض القيود الجمركية وحدود دنيا للرساميل الأجنبية المستثمرة في المنطقة.

ويعد مرسى البحرين أول مشروع استثماري صناعي بين القطاعين الحكومي والخاص وثاني مشروع يعمل بنظام «بي أو تي» (بناء وتشغيل وتحويل) الذي يتم بموجبه نقل ملكية المشروع من القطاع الخاص إلى القطاع العام بعد انتفاع الشركة التي أقامت المشروع لمدة 50 سنة وهو المشروع الثاني الذي تقوم بتنفيذه شركة «الخليج للتعمير» بناء على هذا النظام بعد مشروع منتزه عين عذاري.

ويشيد المرسى على أرض تبلغ مساحتها 170 هكتاراً ويتمثل في إقامة منطقة صناعية مثالية حاضنة لمختلف الصناعات والخدمات التى تحتاج إليها المشروعات الصناعية وسيكون المشروع مكملاً لمنطقة البحرين العالمية للاستثمار في منطقة الحد.

ويقام مشروع مرسى البحرين للاستثمار الذي تبلغ كلفته 600 مليون دينار على 3 مراحل تشمل المرحلة الاولى التي تبلغ الاستثمارات فيها 210 ملايين دولار على عمليات الردم والدفان وتأهيل البنية التحتية من شبكات الكهرباء والشوارع وخطوط المياه، والمرحلة الثانية التي تشمل بناء الإنشاءات والمرافق الأساسية خمس سنوات كاملة إذ شمل العقد خطة زمنية محددة لتنفيذ المشروع.

وسيضم المشروع مجمعاً صناعياً يضم مصانع متوسطة وصغيرة تعمل في الصناعات التحويلية ومجمعاً للدعم اللوجستي وخدمات النقل والتخزين إضافة إلى مجمع للأعمال ومجمع تجاري وسكني يضم المكاتب الإدارية ومساكن العمال والموظفين وكذلك مجمع علمي وتكنولوجي يحوي المؤسسات التقنية كما يضم المشروع سكناً يستوعب ما يقارب 20 ألف عامل على مساحة 120 ألف متر مربع وبكلفة 75 مليون دولار.

ويستهدف المرسى الصناعات المتوسطة والصغيرة التي تمثل البنية التحتية للاقتصاد الوطني والمحرك الأساسي لنموه والنواة لإنشاء الصناعات الكبيرة وتوسيع القاعدة الإنتاجية وإنتاج الخدمات الصناعية بما يسهم في زيادة الإنتاج والتصدير وزيادة دخل المملكة إلى جانب تغطية احتياجات السوق المحلية والمساهمة بأكبر نسبة في توظيف الأيدي العاملة.

وسيوفر المشروع آلاف الوظائف في المصانع والشركات التي ستتركز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخصوصاً في مجالات الألمنيوم والأثاث والمشغولات المختلفة.

السعودية تعتزم استثمار 119مليار دولار أمريكي في مشاريع البنية التحتية للطاقة

الرياض /وكالات:

من المتوقع أن تستثمر المملكة العربية السعودية 119مليار دولار أمريكي في مشاريع البنية التحتية في مجال الطاقة من العام 2007إلى 2009، جاء ذلك وفقاً لدراسة صدرت حديثاً، حيث ستكون الإستثمارات في قطاع التكرير بنسبة كبيرة تبلغ 2189٪ ضمن الفترة ذاتها مقارنةً بالأرقام الواردة من العام 2004إلى 2006.

وقد أدركت "ساس" (SAS)، الشركة الرائدة في مجال المعلومات والبرامج التحليلية والخدمات والحلول الإلكترونية، الفرص الكبيرة المتاحة ضمن قطاع النفط والغاز، حيث تسعى لتوفير الحلول الرائدة في مجال الأعمال بهدف مساعدة صناع القرار ضمن قطاع النفط والغاز.

وتعمل شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط في مجال عمليات "أبستريم" (Upstream) التي تعني البحث والتنقيب عن النفط وتطوير حقوله وإنتاجه، و"ميدستريم" (Midstream)، التي تشمل جميع خدمات قطاع النفط، بما فيها التجميع والإنتاج والتسويق، و"داونستريم" (Downstream)، التي تشير إلى عملية تكرير النفط وتسويقه ونقله، بينما تستمر متطلبات قطاع الطاقة بالتزايد لتعكس الوتيرة الحالية للتنمية الاقتصادية في كافة أنحاء المنطقة، حيث تواجه هذه الشركات تحديات كبيرة في عدة نواحي، بما فيها البنية التحتية والتجهيزات المتداعية والافتقار إلى الكفاءة في عمليات التكرير وقلة القوى العاملة الماهرة.

ومن خلال استخدام حلول "ساس"، كما ثبت من خلال حقول "الطبقة الصخرية القارية النرويجية" (Norwegian Continental Shelf)، يمكن للشركات أن تقلص من حلقة صنع القرار بشكل كبير، وبالتالي تقليل المخاطر ، وزيادة الكفاءه واستخداماً أفضل للتمكن من صنّاديق الاستثمار.

وقال بيتر فين، مدير تطوير الأعمال لشركة "ساس" لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا: "في ضوء هذا القطاع سريع النمو، أصبح من الضروري اتخاذ قرارات سريعة وصائبة في مجال العمليات لضمان الكفاءة ومضاعفة الإنتاج. ومن خلال تكامل الحلول التي نوفرها ضمن هذه العمليات، فإن المسائل التي عادةً ما تستغرق فترة الأشهر لاتخاذ قرارات بشأنها من قبل الشركات، يمكن معالجتها في غضون عدة أيام فقط، مما يؤدي إلى تقليل المخاطر وتحسين معدلات الاسترداد وزيادة الكفاءة والإنتاج".

ومن خلال تمكين الشركات من توفير نموذج البيانات المنطقية بشكل سريع بهدف تحقيق التكامل لكافة البيانات ذات الصلة من المحاكاه ، بما فيها العمليات والإنتاج والأنظمة المتعلقة بالمعدات في العديد من المنشآت والحقول والمواقع، توفر حلول "ساس" للشركات في قطاع النفط، رؤية واسعة لبيانات العمليات الشاملة فضلاً عن المعلومات الإضافية فيما يخص عملاءها والموردين وموفري الخدمات. كما يمكن أن تستفيد المؤسسات من هذه الحلول لاتخاذ القرارات اعتماداً على هذه البيانات من خلال المتابعة الدقيقة لعملياتها وأداء أعمالها، مما يكسبها الكفاءة المتميزة وخصائص الفعالية.

تدفق الاستثمارات

ونوه جاويش بقوانين الاستثمار التي أقرتها الحكومة السورية اخيرا وقال انها ستسهم بشكل كبير في تدفق الاستثمارات وزيادة عدد المشروعات الخليجية في سوريا بعد الاتفاقات التجارية التي عقدت اخيرا بين مجموعة من الدول العربية والأوروبية، على رأسها اتفاقية التبادل التجاري الحر مع تركيا واتفاقية التجارة الحرة مع دول الخليج العربي الى جانب اتفاقية المنظمة العربية لتأمين الاستثمار. وتتوزع اختصاصات المعرض ما بين الصناعات الثقيلة والخفيفة والغذائية والتعبئة والتغليفوالالكترونيات والكهرباء والكيماويات والمطاط والبلاستيك والزجاج ومنتجاته والورق ومنتجاته والخشب والمعادن اضافة الى الآلات والبناء والأثاث.

فنادق دبي تستهلك طاقة أكثر بنسبة 225 ٪مقارنة بمثيلاتها الأوروبية

ابوظبي/وام:

يقام في دبي خلال الفترة من 3 - 5 مايو المقبل المؤتمر العربي للاستثمار الفندقي 2008 والذي يشمل نقاشات مكثفة حول معايير الأبنية البيئية.

وقال جوناثان ورسلي، المنظم الشريك لمؤتمر المؤتمر العربي للاستثمار الفندقي: «سوف يركز رواد القطاع والعاملون المهنيون في المؤتمر على مبادرة وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، والتي تهدف إلى ضمان تنفيذ أفضل الممارسات في عمليات التطوير العقاري محلياً وفي أرجاء منطقة الشرق الأوسط بشكل عام».

وتهدف المبادرة إلى جعل دبي أول مدينة في الشرق الأوسط تعتمد «إستراتيجية الأبنية الخضراء» وتطوير نظام لتقييم الأداء يعكس المناخ الخاص والحضارة المتميزة والبيئة الايجابية والأسواق الفريدة في المنطقة. وتشير التقارير المتخصصة إلى أن استهلاك الطاقة يمثل نحو 6٪ من التكاليف الجارية لفندق واحد، وأظهرت الأبحاث أن الفنادق المنتمية لفئة الخمس نجوم في مدينة دبي تستهلك طاقة أكثر بنسبة 225 ٪ مقارنة بمثيلاتها في أوروبا.

وأضاف ورسلي: «سوف تبحث الجلسة النقاشية حول التنمية البيئية في المؤتمر العربي للاستثمار الفندقي 2008 كيفية تكيّف القطاع الفندقي مع القوانين الجديدة والإجراءات التي تنفذها المجموعات الفندقية لتصبح أكثر صداقةً للبيئة في القرن الحادي والعشرين الذي يشهد تفاعلاً حياً مع قضايا حماية البيئة».

وقال مارك داردين، الرئيس التنفيذي لشركة إعمار للضيافة وأحد أعضاء اللجنة الاستشارية للمؤتمر، أن القطاع الفندقي واع تماما لمسؤولياته في مجال تحقيق التنمية المستدامة. وأضاف: «يبدأ الاهتمام بحماية البيئة من مرحلة التطوير، وتتمثل النواحي المميزة بمنطقة الخليج في أن عملية دمج أفضل الممارسات البيئية بدأت

دبي

منذ فترة طويلة وتحقق حالياً نتائج ايجابية».

ومن الموضوعات الأخرى التي سيناقشها المؤتمر النتائج السوقية المميزة التي ستستفيد منها الشركات والمناطق التي تعرّف بأنها «خضراء» وصديقة للبيئة مع تطور الوعي في القضايا البيئية حول العالم. وأكد كريستوف لانديس، المدير التنفيذي لمجموعة أكور الشرق الأوسط، أن البيئة أصبحت موضوعاً في غاية الأهمية بين المناطق التي تتنافس فيما بينها على خريطة السياحة العالمية، ومن المتوقع أن تحظى البيئة بموقع جوهري كنقطة ايجابية في الجهود الترويجية للمقاصد السياحية في المستقبل القريب.

وأضاف: «للقوانين والتشريعات أهمية كبرى في عملية التطوير السياحي حسب متطلبات حماية البيئات الطبيعية والحضارية لكي تكون لدينا مناطق يرغب السياح في زيارتها». وسيترأس الجلسة في المؤتمر العربي للاستثمار الفندقي 2008 ليندال دي ماركو، المدير التنفيذي لمؤسسة انترناشيونال توريزم بارتنرشيب، والذي سينضم لمجموعة من الخبراء منهم جون جولدوين، الشريك في شركة دبليو اي تي جي للتصاميم، وكاي هالم، مدير الأدارة البيئية والتقنيات في منظمة التطوير السياحي في أبوظبي وروجر هيل رئيس شركة جيتيز المتخصصة في الاستشارات التصميمية، وغسان عريضي، رئيس الجمعية العالمية للفنادق والمطاعم.

وحسب منظم المؤتمر، جوناثان ورسلي، تمثل الجلسة البيئية منبراً هاماً لتشكيل العقلية الضرورية لحماية البيئة في أوساط الصناعة الفندقية. واختتم ورسلي حديثه قائلاً: «مع حدوث التحوّل في وعي المستهلكين الذي يحدد توجهات الأعمال والمقاصد العالمية نحو عمليات وممارسات التطوير التي تحافظ على البيئة، تتحرك الصناعة الفندقية في منطقة الخليج العربي إلى الالتزام بأسلوب جديد في التفكير يضع نصب أعينها قضايا الاهتمام بالبيئة وحمايتها».

مباحثات اقتصادية بين سلطنة عُمان وفيتنام

مسقط/العمانية:

عقدت في العاصمة الفيتنامية جلسة المباحثات العمانية الفيتنامية تم خلالها بحث عدد من الموضوعات الهامة التي يمكن ان تسهم بشكل ايجابي على مسيرة العمل الاقتصادي والتجاري المشترك بين البلدين .

وقد رأس الوفد العماني السيد احمد بن عبدالنبي مكي وزير الاقتصاد الوطني نائب رئيس مجلس الشئون المالية وموارد الطاقة فيما راس الوفد الفيتنامي فون فان نين وزير المالية .

واكد السيد احمد مكي ان سلطنة عمان تشهد تقدما ونموا متسارعا في القطاعات لاقتصادية والتجارية والبنية الاساسية لتوفير الخدمات الضرورية التي يمكن ان تسهم بشكل مباشر على مستوى دخل الفرد ورفاهيته.

واوضح خلال المحادثات ان السلطنة تعمل من خلال الخطط الخمسية المتعاقبة والخطة الخمسية السابعة 2006 الى 2010 حيث يشتمل البرنامج على العديد من المشروعات المتعلقة بمجالات الطرق والنقل والموانى وبناء المطارات وتنمية قطاع الاتصالات بالاضافة الى مشروعات البنية الاساسية فى قطاعات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية كما ان هناك مشروعات استثمارية فى مجالات السياحة والصناعة واخرى مرتبطة بالنفط والغاز والمشروعات التى تلامس حياة الفرد بشكل مباشر.

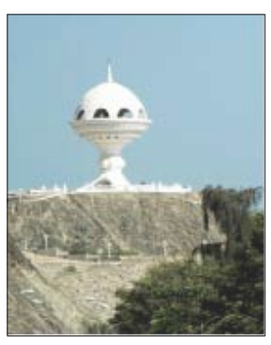
عمان

من جانبه قال وزير المالية الفيتنامى ان البلدين دخلا مرحلة جيدة من العلاقات التجارية والاقتصادية مشيرا الى ان الاستثمارات العمانية فى فيتنام سوف تلقى كل الدعم والتشجيع من قبل الحكومة الفيتنامية .

متفرقات

بمشاركة خليجية...

ملتقى عربي ـ هندي يبحث الاستثمار المشترك

الرياض /واس :

تشارك الأمانة العامة لاتحاد غرف دول الخليج في الملتقى العربي الهندي الذي ينظمه اتحاد الغرف الهندية في مدينة نيودلهي ويستمر لمدة يومين.

وأوضح الأمين العام للاتحاد عبدالرحيم نقي أن الملتقى سيركز على المشروعات والفرص المتاحة للاستثمار بين الدول العربية بما فيها دول الخليج والهند في عدد من القطاعات الرئيسية كقطاع الهندسة والإنشاءات والبنية التحتية والعقار والمصارف إضافة إلى التعدين والنقل والسياحة والعناية الصحية والتصنيع الغذائي والموارد البشرية.

وأشار إلى أنه سيصاحب الملتقى تنظيم معرض متخصص في تلك القطاعات خاصة فيما يتعلق بالطرق والمطارات والموانئ وتوليد الطاقة.

وأكد أن دول الخليج تنظر إلى الاقتصاد الهندي بكل عناية واهتمام في ظل التقدم الكمي والنوعي الذي شهده الاقتصاد الهندي خلال الفترة الماضية والذي استطاع أن يحقق معدلات نمو اقتصادي غير مسبوقة أسهمت في تعزيز المكانة الاقتصادية العالمية للهند.

المؤتمر العالمي في عولمة الأعمال في القرن الواحد والعشرين يعقد في البحرين

البحرين /بنا:

يعقد في المنامة يوم الاثنين المؤتمر العالمي في عولمة الاعمال في القرن الواحد والعشرين تحت رعاية وزير المالية الشيخ أحمد بن محمد ال خليفة.

وقالت عميدة كلية ادارة الاعمال بجامعة البحرين رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر الدكتورة حميدة بوحسين ان المؤتمر الذى سيعقد يومى الاثنين والثلاثاء عدة مواضيع منها ادارة الشراكات والمسئوليات الاجتماعية وأسواق المال العمالية العربية والروءى المستقبلية واقتصاد المعرفة مؤكدة أن المؤتمر سيسعى الى الوقوف على جميع العوامل التى تؤثر في عالم الاعمال في عصر يتسم بالعولمة والترابط بين مجتمعاته وقطاعاته.

وأوضحت أن المؤتمر سيستضيف ثلاثة متحدثين رئيسيين أحدهم من جامعة واشنطن الامريكية والثانى من جامعة انسياف الماليزية والثالث من مجموعة البركة المصرفية مشيرة الى أن الاوراق العلمية التى سيعرضها المشاركون تبلغ ٥٦ ورقة.

وقالت بوحسين أن المؤتمر يهدف الى تبادل الاراء والخبرات في مجال الاعمال والتعرف على التطورات الاقتصادية والتجارية والمحاسبية والإدارية وصوغ روءى مشتركة حيال موضوعات اقتصادية عدة مثل الاستثمار الاجنبى واتفاقات التجارة الحرة.

واضافت ان المؤتمر سيوفر أرضا خصبة لتبادل الخبرات ويمهد لصوغ أبحاث علمية مشتركة بين الاساتذة المشاركين فيه وخصوصا ان عدد المشاركين يقارب ٢٥٠ من الاكاديميين والخبراء والقياديين في قطاع الاعمال.